سَعْدُ اللهِ الصَّغِيرْ

لِسَعْدِ اللهِ البَرْدَعِيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

(بسم الله) أي باستعانة اسم الله نبتدئ الكتاب، فالجار والمجرور صلة نبتدئ المقدر مؤخرا ليفيد تقديم الصلة الحصر، وليكون ردا على من يقول: نبتدئ باسم اللات والعزى وغير ذلك من أسماء المعبودات الباطلة، وللاهتمام به (الرحمن الرحيم) بالجر صفة لفظة الله لمجرد المدح[1] ويجوز أن ينصب على المدح[2] والتقدير: أعني[3] الرحمنَ الرحيمَ، وأن يرفع على المدح، والتقدير: هو الرحمنُ الرحيمُ (وبه نستعين) أي باستعانة اسمه نطلب العون من ذاته، الجار والمجرور صلة نستعين، قدم عليه لإفادة الحصر والرد والاهتمام به أيضا (الحمد لله) أي[4] كل فرد من أفراد الحمد أو الحقيقة المعلومة التي يعبر عنها بلفظ الحمد للذات الواجب الوجود المعلَم بلفظة الله المستحق لجميع المحامد بإزاء ذاته وصفاته وبإزاء إيجاد الأعيان والأعراض[5] (رب) بالجر صفة لفظة

(١) أي لا للتوضيح كما هو الأصل من فوائد صفة المعرفة لأن لفظة الله مختصة بالذات المقدسة الجليلة ولا يطلق على غيره تعالى حتى يكون فيه إبهام فيحتاج إلى التوضيح. الگروي

(٢) أي على كماله فالكلام على تقدير مضاف، وكذا يقال فيما بعد.

(٣) الأولى: أمدح بدل أعني.

(٤) أشار بهذا التفسير إلى أن اللام للاستغراق كما يقتضيه مقام المدح والثناء، وبقوله: أو الحقيقة المعلومة إلى أن المقام وإن كان مقتضيا للاستغراق لكن يجوز أن يحمل على الحقيقة من حيث هي هي لاستلزامها الاستغراق بمعونة لام الاختصاص في لله. من الگروي

(٥) الأعيان جمع عين وهو ممكن لا يحتاج في وجوده إلى محل يقومه جسما كان أو مجردا، والأعراض جمع عرض وهو ممكن يحتاج في وجوده إلى محل يقومه حقيقة كالسواد والبياض

الله، ويجوز نصبه ورفعه على المدح (العالمين) أي صاحب أنواع العالم ومربيها وموجدها (والصلوة والسلام) عطف على قوله: والصلوة على وجه التفسير إذ الصلوة والسلام كلاهما بمعنى الرحمة[١] (على خير خلقه محمد) بالجر صفة[٢] أو بدل من خير خلقه أو عطف بيان له، ويجوز رفعه ونصبه على المدح[٣] (وآله[٤] أجمعين) تأكيد معنوي لآله، وآله عطف على خير خلقه، ولا يجوز عطفه على محمد وإلا يلزم أن يكون بيانا لخير خلقه[٥] وليس كذلك (أما بعد فإن العوامل في النحو) صفة العوامل أي العوامل الكائنة في النحو: أي العوامل النحوية لا العوامل مطلقا (مئة عامل)[٦] أي معدودة بهذا العدد بناء (على ما)

أو حكما كصفات المجردات. من الگروي

(١) المشهور أن الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء فيكون من المشترك اللفظي، والحق كما قال ابن هشام في المغني: أن معناها واحد وهو العطف لكنه يختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة إلى الله الرحمة أي التفضل وإلى الملائمة الاستغفار وإلى الآدميين والجن التضرع والدعاء فيكون من المشترك المعنوي، والسلام هنا التحية، والمشهور أنه الأمن من المكاره ولا يناسب إرادته في هذا المقام لأنه ربما يشعر بمظنة الخوف.

(٢) فيه أنه علم والعلم لا يوصف به لوضعه للذات المعينة لا لمعنى فيه كما صرح به الشيخ الرضي، واعتبار الوصفية حين بقاء العلمية يستلزم اجتماع المتضادين وهو محال، نعم يجوز جعله صفة باعتبار وصفيته الأصلية بعد تنكره وذلك غير مناسب بمقام المدح كما لا يخفى. من الگروي

(٣) هذا على تقدير كونه صفة، وقد عرفت ما فيه مع أن النصب لا يساعده رسم الخط. الگروي وليراجع

(٤) أي أتباعه إذ هي أحد معاني الآل فلا يلزم على المصنف إهمال الصلاة على الأصحاب مع استحبابها عليهم كالآل. شرح العصام على الفريدة

(٥) فيلزم منه مساواتهم مع الرسول ﷺ في الوصف المذكور وليس كذلك في نفس الأمر إذ لا مساواة لهم بل لسائر الأنبياء معه عليه وعليهم الصلاة والسلام إذ هو أفضل خلق الله على الإطلاق. الگروي

(٦) كون العومل مئة على ما في بعض النسخ من أن أفعال المقاربة أربعة بإسقاط أخذ وجعل

أي الكتاب الذي (ألفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمة الله عليه) فقوله: على ما ألفه الشيخ صلة مئة باعتبار تضمنها هذا المعنى (لفظية) وهو ما يتلفظ به الإنسان أي ما يكون للسان فيه حظ كضرب في ضرب زيد، بالرفع بدل من مئة أو خبر مبتدإ محذوف أي بعضها لفظية أو مبتدأ محذوف الخبر أي منها لفظية، ويجوز نصبها بتقدير الفعل أي أعني لفظية (ومعنوية) وهو ما لا يكون للسان فيه حظ كعامل المبتدإ والخبر فإن العامل في زيد قائم[1] هو تجردهما عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد[2] ولا شك أنك إذا قلت: زيد قائم فمدخل لسانك في زيد قائم ولا مدخل له في التجرد إذ هو أمر معقول لا ملفوظ، (فاللفظية منها على ضربين سماعية) وهي ما ليس له ضابطة أي ما لا يمكن أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا أي ما لا يمكن أن يندرج تحت تلك القضية الكلية إذ لا قضية كلية هنا بل قصر على ما سمع منهم كقولهم: الباء تجر فإن جر الباء لا يدخل تحت ضابطة إذ لا ضابطة هنا بل هو معلوم بطريق السماع (وقياسية) وهي ما له ضابطة أي ما يمكن أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا كرفع ضرب فاعله فإنه قياس مندرج تحت قولنا: كل ما كان فعلا فإنه يرفع فاعله أي هذا فعل وكل ما كان فعلا يرفع فاعله فهذا يرفع فاعله

وطفق، أما على نسختنا من أنها سبعة بها فتزيد عليها كما لا يخفى على المراجع.

(١) أي في زيد وقائم من زيد قائم هو الخ ففيه المسامحة المشهورة.

(٢) أي لأجل إسناد غيره إليه وإسناده إلى غيره، واحترز به عن التجرد الواقع في الأسماء المعدودة نحو زيد، عمرو، بكر.

(فالسماعية منها أحد وتسعون عاملا، والقياسية منها سبعة عوامل، والمعنوية منها عددان) يعني فردين، هو خبر، رفعه بالألف إذ هو مثنى ورفع المثنى بالألف، (وتتنوع السماعية منها ثلثة عشر نوعا) أي على ثلثة عشر نوعا من قبيل نزع الخافض[1] أو تنوعا وانقساما على الأقسام المعدودة بهذا العدد[2] فعلى الأول صلة تتنوع أي مفعول به بالواسطة له، وعلى الثاني مفعول مطلق مجازا[3] ففي كليهما نوع تكلف التزم لاقتضاء جزالة المعنى واستقامته إياه.

حُرُوف الْجَرّ

(النوع الأول حروف تجر الاسم) هو فعل فاعله مستتر فيه وهو هي راجع إلى الحروف والجملة الفعلية أي تجر مع فاعله المستتر فيه صفة الحروف (فقط) الفاء جزائية، وقط اسم فعل بمعنى انته مرفوع المحل[4] بأنه مبتدأ وفاعله مستتر فيه وهو أنت ساد مسد الخبر، والمبتدأ مع ساد مسد الخبر جملة فعلية[5] جزاء للشرط المقدر تقديره: إذا جرت الحروف الاسم الواحد فانته عن أن

---

(١) ويؤيده إظهار الخافض في بعض النسخ.

(٢) جعله عديلا لنزع الخافض، فالموافق أن يقول: أو تنوعا معدودا بهذا العدد إذ تصريحه بعلى في هذا الوجه يشعر بأنه من قبيل نزع الخافض أيضا مع أن قوله: وانقساما على الأقسام حشو لا فائدة فيه. الگروي

(٣) وكان في الأصل صفة للمفعول المطلق الحقيقي بناء على تأويله بما في معنى المشتق، والمعنى تنوعا معدودا بهذا العدد كما أشرنا إليه، ولعل الأولى أن يجعل الكلام أولا من قبيل نزع الخافض موافقة لما في بعض النسخ ثم يقال: الجار والمجرور إما صلة تتنوع أو مفعول مطلق مجازا والمعنى تنوعا كائنا على ثلاثة عشر. الگروي

(٤) هذا مذهب الأكثرين من النحاة، وبعضهم ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب.

(٥) أي نظرا إلى المعنى، واسمية نظرا إلى اللفظ. الگروي

ترفع أو تنصب أو تجزم بتلك الحروف وعن أن تجر بها اسمين فصاعدا بدون توسط حرف العطف إذ كل منها لم يسمع من العرب بل المسموع منهم جر تلك الحروف الاسم الواحد. (وهي سبعة عشر حرفا[1] الباء) يجوز رفعه على البدلية من محل سبعة عشر أو على أن يكون خبر مبتدإ محذوف أي أحدها الباء أو على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر[2] أي منها الباء (للإلصاق) الجار والمجرور مع فاعله المستتر فيه جملة ظرفية خبر مبتدإ محذوف أي هي للإلصاق، والإلصاق المخامرة والاختلاط (نحو: به داء) الجار والمجرور مع فاعله المستتر فيه جملة ظرفية خبر مقدم على المبتدإ، والمعنى خامر واختلط به داء (ومررت بزيد، وللتعدية) وهي تضمين الفعل معنى التصيير (نحو: ذهبت بزيد) أي صيرته ذاهبا، (وللاستعانة) بشرط أن تدخل على الآلة كالقلم (نحو: كتبت بالقلم) أي بعون القلم وواسطته (وللمصاحبة نحو: دخلت عليه بثياب السفر) أي مع ثياب السفر ولكن يشترط هنا بقاء المصاحبة إلى حين التكلم لأن الباء[3] التي للمصاحبة فيها معنى الاستدامة بخلاف دخلت عليه مع ثياب السفر فإنه لا يشترط هنا بقاء المصاحبة إلى حين التكلم لأن لفظ مع لإفادة المصاحبة ابتداء لا بقاء[4] (وللمقابلة) أي المعاوضة والمبادلة (نحو: بعت هذا بهذا)

(١) أي على المشهور وإلا فقد زاد بعضهم عليها كي ولعلّ ومتى، والكوفيون واو ربّ، وفي الأشموني: وقل من ذكر كي ولعلّ ومتى لغرابة الجر بهنّ اهـ، وذكر وجوه الغرابة فراجعه إن شئت.

(٢) ويجوز أيضا جعل قوله: للإلصاق خبرا عنه.

(٣) أقول: ما ذكره من وجه الفرق بينهما دعوى لابد له من إثباته بالنقل من كلام من يوثق به فإن ثبت ثبت وإلا فلا، بل نقول: صرح عصام الملة والدين بعدم الفرق بينهما فكفى بكلامه شاهدا. من الگروي

(٤) أقول: لا تقريب بين دليله ودعواه فتأمل، فالصواب أن يقول: لأن لفظة مع لإفادة المصاحبة

أي أخذت هذا الثمن بمقابلة هذا المثمن وببدله (وللزيادة[1]) وعلامتها عدم اختلال المعنى بطرحها[2] أي بطرح الباء (نحو) خبر مبتدإ محذوف تقديره: مثاله (قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا﴾) مجزوم بلا وعلامة جزمه سقوط النون ﴿بأيديكم إلى التهلكة﴾[3] الباء في بأيديكم زائدة إذا أريد بها الأنفس أي ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، وللاستعانة إذا أريد بها الجوارح والمفعول محذوف أي ولا تلقوا أنفسكم بواسطة أيديكم (وكفى بالله شهيدا[4]) وللقسم نحو: بالله لأفعلن كذا، وللظرفية نحو: صليت بالمسجد) أي في المسجد، (ومن لابتداء الغاية[5]) خبر مبتدإ محذوف أي هي لابتداء أي لابتداء ذي الغاية[6] على تقدير حذف المضاف، وقد تكون لمجرد الابتداء بدون ملاحظة الانتهاء نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

مطلقا باقيا إلى حين التكلم أو لا، حتى يتم التقريب. الگروي

(١) أي لكونها زائدة، والأولى أن يقول: وزائدة كما في عبارة الكافية حتى لا يتوهم كون الزيادة معنى من معاني الباء. الگروي

(٢) أي أصل المعنى لا عدم إفادة المعنى وإلا لم تقع الحروف الزائدة في كلام الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ فإنها تفيد فائدة لفظية كتحسين اللفظ ورعاية السجع مثلا ومعنوية كالتأكيد. الگروي

(٣) سورة البقرة: ١٩٥/١

(٤) سورة النساء: ٧٩/٤

(٥) أقول: الغاية النهاية فلا معنى لانتهاء النهاية فلا بد من تأويل فيه؛ فاختار بعضهم تقدير المضاف والشارح تبعه، وقال بعضهم: أراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل، وقال بعضهم: كثيرا ما يطلق الغاية ويراد بها الغرض والمقصود فالمراد بها هنا الفعل لأنه غرض الفاعل ومقصوده، ولعل ما اختاره الشارح أولى. الگروي

(٦) المراد به الفعل كالسير مثلا، وهذا الابتداء إما من المكان كمثال الشارح أو من الزمان نحو: صمت من يوم الجمعة، ومن هنا يعلم أن ما وقع في بعض النسخ من قوله: في المكان ليس بصحيح لكن لو مثل من الزمان أيضا لكان أولى. الگروي

(نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة) فإن السير ذو الغاية مبدؤه البصرة ومنتهاه الكوفة، (وللتبعيض) بشرط أن يستقيم المعنى بوضع لفظ البعض مكانه نحو: (أخذت من المال) أي بعض المال، وفيه ثبوت الابتداء[1] أيضا إذ المال مبدأ الأخذ، (وللتبيين) بشرط أن يتقدم ما يحتاج إلى البيان (نحو: قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان[2]﴾) أي الرجس الذي هو الوثن فالرجس مبهم مبين بالأوثان وقوله: الرجسَ أي من الرجس فهو منصوب بنزع الخافض، (وللزيادة) بشرط عدم اختلال المعنى بطرحها (نحو: ما جاءني من أحد) أي ما جاءني من جنس الأحد من أوله إلى انقضائه ففيها ثبوت الابتداء أيضا، وزيادتها بالنظر إلى أصل المعنى فإن أصل المعنى هو عدم مجيء أحد بدون ملاحظة من أوله إلى انقضائه وهذا يتم بدون ملاحظة زيادة من، (وإلى لانتهاء الغاية) أي لانتهاء ذي الغاية (نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة) صلة سرت، فإن السير ذو الغاية وهي هنا الكوفة (وبمعنى مع) عطف على قوله: لانتهاء الغاية (نحو: قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق[3]﴾) أي مع المرافق، والدليل على كونها بمعنى مع هنا تناولُ الصدرِ الغايةَ فإن اليد يتناول المرفق بل إلى ما يلي الإبط فهي حينئذ تكون بمعنى مع ويكون ذكرها لإسقاط ما ورائها ومتعلقها عن الحكم، وقال بعضهم: الدليل على كونها بمعنى مع فعل رسول الله ﷺ فإنه لما غسل مرفقيه علم أنها للمعية،

(١) يعني أنه لا منافاة بين الابتداء والتبعيض بل قلما يخلو معانيها عن معنى الابتداء كالإلصاق للباء.

(٢) سورة الحج: ٢٢/٣٠

(٣) سورة المائدة: ٥/٦

(وفي للظرفية) أي هي للظرفية وهي حلول شيء في شيء حقيقة (نحو) حلول (المال في الكيس) أو حكما (نحو) حلول (النظر في الكتاب) فإن ملابسة النظر والتأمل في الكتاب ليس كملابسة المال في الكيس في الاستقرار فهي حلول حكمي[1] (وحتى لانتهاء الغاية) أي لانتهاء ذي الغاية، والفرق بينها وبين إلى أن إلى تدخل على المظهر والمضمر وحتى لا تدخل إلا على المظهر، وأن ما بعد إلى لا يدخل في حكم ما قبله بخلاف حتى (نحو: أكلت السمكة حتى رأسها) بالجر صلة أكلت وبالنصب عطف على المفعول أعني السمكة وبالرفع مبتدأ محذوف الخبر أي حتى رأسُها مأكول، فحتى في الأول جارة وفي الثاني عاطفة وفي الثالث ابتدائية، (واللام للتمليك والاختصاص[2] نحو: المال لزيد والجل للفرس) مثال الاختصاص بدون التمليك فإن الفرس مما لا ملك له، (وللزيادة) بشرط عدم اختلال المعنى بطرحها (نحو: قوله تعالى: ﴿ردف لكم بعض الذي تستعجلون﴾[3] أي ردفكم فاللام زائدة في المفعول وهو كم لأن كم ضمير مفعول متصل في محل الجر باللام ومنصوب محلا بأنه مفعول به صريح لردف (ولا أبا لكم)[4] واللام زائدة والخبر محذوف على قول سيبويه أي لا أباكم موجود،

---

(١) يوجد في بعض نسخ المتن هنا زيادة: وبمعنى على نحو: قوله تعالى: ولأصلبنكم في جذوع النخل، ولعل الشارح - رحمه الله - تركه بناء على أن استعمال في بمعنى الاستعلاء ليس حقيقة بل هو مجاز، والمقصود ههنا تعدد المعاني الحقيقية للحروف، وجائت في للتعليل نحو: قوله ﷺ: «إن امرأة دخلت النار في هرة» أي لأجل ربطها. الگروي

(٢) الظاهر أن المراد بالاختصاص ما كان بدون التمليك بقرينة المقابلة والمثال، فافهم. الگروي

(٣) سورة النمل: ٧٢/٢٧

(٤) قال الجوهري: قولهم: لا أبا لكم: هو مدح أي إنك شجاع ماجد مستغن عن الأب اهـ، وقال

وعلى قول ابن الحاجب لكم خبر لا واللام ليست بزائدة، (وللقسم) في موضع التعجب (نحو:) قولهم: (لله[1]) أي أقسمت بالله (لا يؤخر الأجل، ورب للتقليل) أي لتقليل نوع من جنس أي للتقليل الإضافي لا الحقيقي (نحو: رب رجل جواد لقيته) فإن الرجل الجواد نوع من مطلق الرجال ورب تدل على أن الملقى من هذا النوع قليل بالنسبة إلى غير الملقى، ولها أحكام كونها في صدر الكلام واختصاصها بالنكرة الموصوفة الظاهرة أو بالمضمر[2] المميز بنكرة منصوبة نحو: ربه رجلا وكون متعلقها فعلا ماضيا محذوفا غالبا، وفيها ثمانية لغات ذكرها يورث الملال (و) نحو: (رب رجل أبوه كريم لقيته ورب رجل كرم أبوه لقيته، وعلى للاستعلاء) أي هي للاستعلاء وهي الفوقية حقيقة أو حكما (نحو: عليه دين) مثال الاستعلاء الحكمي فإن الدين لما تعلق بذمته ووجب عليه أدائه كأنه استعلى عليه استعلاء زيد على السطح كما يقال: ركبه دين (وزيد على السطح)[3] مثال الاستعلاء الحقيقي، (وقد تكون فعلا نحو: قوله تعالى: ﴿إن فرعون علا في

الأزهري: إنه شتم لا شتم فوقه والمعنى إنك لست بابن رشيد، قلت: لا نزاع في ذلك لجواز أن يكون من الأضداد. حاشية العصام على الجامي

(١) بكسر اللام، ونقل فتحها أي مع جميع المظهرات، والأصل والله لا يؤخر الأجل، ويؤخر يصح أن يكون مبنيا للفاعل والأجل مفعول له والفاعل ضمير يعود إلى الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والأجل نائب الفاعل. حاشية أبى النجا

(٢) ولا تجب المطابقة بين المضمر وتمييزه بل الضمير مفرد مذكر دائما وإن كان التمييز مثنى أو مجموعا أو مؤنثا خلافا للكوفيين فإنهم يوجبون المطابقة بينهما. الگروي

(٣) أقول: لا وجه لتقديم مثال الاستعلاء الحكمي على مثال الاستعلاء الحقيقي، مع أن في نظمه إضمارا قبل الذكر فالصواب أن يقول: زيد على السطح وعليه دين. الگروي

الارض[1]﴾، وعن للبعد والمجاوزة) أي مجاوزة ما قبلها عما بعدها (نحو: رميت السهم عن القوس، والكاف للتشبيه نحو: زيد كالأسد والذي كزيد أخوك) الذي موصولة مبتدأ مع صلتها[2] أي الذي هو كزيد أخوك وهو جملة ظرفية متعلقة بالفعل إذ الظرف في مثل هذا الموضع مقدر بالفعل اتفاقا، (ومذ ومنذ لابتداء الغاية) أي هما لابتداء الغاية أي ذي الغاية على تقدير حذف المضاف أو على تقدير إطلاق الغاية بمعنى المقياس والمسافة (في الزمان الماضي نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم السبت) فإن عدم الرؤية ذو الغاية ومبدأ ذي الغاية يوم الجمعة، (والباء للقسم[3] نحو: بالله لأفعلن كذا) صلة المقدر أي أقسمت بالله، وكذا منصوب محلا بأنه مفعول به لأفعلن والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، (والواو للقسم نحو: والله لأفعلن كذا) منصوب محلا بأنه مفعول به لأفعلن، (والتاء للقسم نحو: تالله لأفعلن كذا) والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، (وحاشا للتنزيه) أي لتطهير ما بعده عما قبله (نحو: ساء القوم حاشا زيد) فإن حاشا نزه زيدا وطهره عن إسائة القوم ودل[4] على أن زيدا ما ساء، (وعدا وخلا للاستثناء) أي لإخراج ما بعدهما عن حكم ما قبلهما لأن الاستثناء إخراج شيء عن حكم دخل فيه غيره (نحو: جاءني القوم عدا زيد وخلا زيد) فإن عدا وخلا أخرجا زيدا عن حكم مجيء القوم ودلا على أن زيدا لم يجئ.

---

(١) سورة القصص: ٢٨/٤

(٢) فيه المسامحة المشهورة.

(٣) لم يكتف بذكرها فيما مر طلبا لنظم حروف القسم في سلك واحد والله أعلم.

(٤) العطف هنا وفي قوله الآتى: ودلا على الخ تفسيري.

الْحُروفُ الْمُشبّهةُ بِالفِعْل[1]

(النوع الثاني حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة أحرف إنَّ) مرفوع المحل على البدلية من ستة أحرف أو خبر مبتدإ محذوف أي أحدها إنّ أو مبتدأ محذوف الخبر أي منها إنّ أو منصوب المحل بتقدير الفعل الناصب أي أعنى إن (وأنَّ للتحقيق) أي هما للتحقيق أي لتحقيق مضمون الجملة التي دخلتا عليها (نحو: إن زيدا منطلق) المعنى ثبوت الانطلاق لزيد مؤكد ومحقق، ولا يلقى مثله إلا عند كون المخاطب منكرا له أو مترددا فيه أو منزلا منزلة أحدهما[2] (وبلغني أن زيدا ذاهب) المعنى ثبوت الذهاب لزيد على وجه التحقيق، ولا يلقى مثله أيضا إلا عند كون المخاطب منكرا له أو مترددا فيه أو منزلا منزلة أحدهما، (وكَأنَّ للتشبيه[3]) أي تدل على أن اسمها مشبه بخبرها في بعض الأحوال[4] بشرط أن

(١) لفظا ومعنى أما لفظا فلانقسامها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي، ولبنائها على الفتح مثله. وأما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل: أكّدت وشبّهت واستدركت وتمنيت وترجيت. الجامي

(٢) وقد يؤكده المتكلم مع خلو ذهن السامع عن المذكورات رأسا لرواجه عنده. حدائق الدقائق

(٣) أي لبيان أن اسمها مشبه بخبرها، سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا، وقال الزجاج والكوفيون: هي للتشبيه إن كان الخبر جامدا وللشك إن كان مشتقا. الشيخ يس، ويجيء للتحقيق والتقريب أيضا كذا في المغني.

(٤) مسألة: ما الفرق بين المثيل والشبيه والنظير؟ الجواب: المثيل أخص الثلاثة والشبيه أعم من المثيل وأخص من النظير والنظير أعم من الشبيه، وبيان ذلك أن المماثلة تستلزم المشابهة وزيادة، والمشابهة لا تستلزم المماثلة فلا يلزم أن يكون شبه الشيء مماثلا له، والنظير قد لا يكون مشابها، وحاصل هذا الفرق أن المماثلة تقتضي المساواة من كل وجه، والمشابهة تقتضي الاشتراك في أكثر الوجوه لا كلها، والمناظرة تكفي في بعض الوجوه ولو وجها واحدا يقال هذا نظير هذا في كذا وإن خالفه في سائر جهاته، ويؤيد هذا الذي قلته من المنقول

يكون الخبر جامدا (نحو: كَأَنَّ زيدا الأسد) بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقا نحو: كَأَنَّ زيدا قائم فإنها حينئذ تكون بمعنى لعل ولا تكون للتشبيه وإلا يلزم اتحاد المشبه والمشبه به لاتحاد ما صدق عليه زيد وقائم، وبعضهم يقبل التشبيه هنا أيضا ويتكلف بتقدير الموصوف أي كَأَنَّ زيدا شخص قائم، ومن له طبع سليم وعقل مستقيم لا يرضى به، والوجه هو الأول (ولَكِنَّ للاستدراك) أي لدفع الوهم الناشىء من الكلام السابق[1] عن المخاطب بواسطة لكن (نحو: جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ، وليت للتمني) وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان المتمنى محالا (نحو: ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب) أي بما فعله المشيب على تقدير العائد على أن يكون ما موصولة أو بفعل المشيب[2] على أن يكون ما مصدرية، أو ممكنا لا طماعية في وقوعه كقوله: وليتك ترضى والأنام غِضاب[3] فإن رضا المخاطب وإن كان ممكنا لكن

ما نقله الشيخ سعد الدين في شرح العقائد عن الأشعرية أن المماثلة عندهم إنما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة، وأما اللغويون فإنهم جعلوا المثيل والشبيه والنظير بمعنى واحد اهـ. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

(١) ولذا وجب أن يقع بين كلامين متغايرين نفيا أو إثباتا لفظا كمثال المتن أو معنى نحو: زيد حاضر لكن عمرا غائب. الگروي

(٢) من إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول محذوف أي بفعل المشيب إياي، ويجوز أن تكون ما موصوفة أيضا والجملة صفة لها بتقدير العائد.

(٣) البيت بتمامه - كما في حقائق عن التصوف - :

فَلَيْتَكَ تَحْلُو وَالْحَيَاةُ مَرِيرَةٌ * وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالأَنَامُ غِضَابُ

وَلَيْتَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَك عَامِرٌ * وَبَيْنِي وَبَيْنَ الْعَالَمِينَ خَرَابُ

إِذَا صَحَّ مِنْكَ الْوُدّ فَالْكُلّ هَيِّنٌ * وَكُلُّ الَّذِي فَوْقَ التُّرابِ تُرَابُ

لا يتوقع القائل حصوله ولا ينتظره بل يتمناه ويحبه فقط، (ولعل للترجي) وهو طلب حصول الشيء الممكن على سبيل التوقع (نحو: لعل زيدا عائد)، وقد يتمنى المحال بلعل إظهارا لكمال الحسرة[1] نحو: لعل ابني حي أبدا.

ما وَلا المُشبّهتانِ بِلَيْس

(النوع الثالث حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر وهما ما ولا المشبهتان بليس) أي في النفي والدخول على المبتدإ والخبر إلا أن ما أدخل[2] في التشبيه بها من لا، ولذلك كانت عاملة في المعارف والنكرات ولا لا تعمل إلا في النكرات، (فما لنفي الحال نحو: ما زيد منطلقا[3] ولا لنفي الاستقبال نحو: لا رجلٌ منطلقا)[4].

الحُرُوف الناصبة للاسْمِ[5]

(النوع الرابع حروف تنصب الاسم فقط) أي إذا نصبت بتلك الحروف الاسم الواحد فانته عن أن ترفع بهذه الحروف أو تنصب بها اسمين فصاعدا بدون

---

(١) الأولى أن يقال: ويستعمل في أمر محال تنزيلا له منزلة أمر ممكن إظهارا لكمال محبته له ورغبته فيه. الگروي

(٢) أي أقوى في التشبيه من ذلك لأن ما لنفي الحال كليس بخلاف لا فإنها لنفي الاستقبال كما سيصرح به المصنف. الگروي

(٣) مثل من المعرفة فقط إشارة إلى أنه يعلم من عملها في المعرفة عملها في النكرة بالطريق الأولى. الگروي

(٤) المشهور أن إعمالها مقصور على موارد السماع من الأشعار، لكن المحققين على أنها تعمل في النكرات مطلقا شعرا كان أو لا والمصنف منهم ولذا مثل من غير الأشعار، ثم أقول: ليت شعري لم لم يعد المصنف لا التي لنفي الجنس من العوامل مع أنه بصدد عد جميع العوامل فلا وجه لتركه. من الگروي

(٥) هذا عند بعض منهم المصنف، أما عند الجمهور فالنصب ليس بهذه الحروف كما لا يخفى على المراجع.

توسط حرف العطف أو تجر بها أو تجزم، وقد علمت كيفية إعرابه في النوع الأول، (وهي سبعة أحرف) بحكم الاستقراء (الواو) مرفوع على البدلية أو على أن يكون خبر مبتدإ محذوف أي أحدها الواو أو مبتدأ محذوف الخبر أي منها الواو، ويجوز نصبه بتقدير الفعل أي أعني الواو (بمعنى مع) أي هي بمعنى مع أو الواو الكائنة بمعنى مع، فعلى الأول خبر مبتدإ محذوف[1] وعلى الثاني صفة الواو (نحو: استوى الماء والخشبة) مفعول معه منصوب بالواو، (وإلا للاستثناء نحو: جاءني القوم إلا زيدا) فإن إلا أخرجت زيدا[2] عن حكم القوم وهو المجيء وهو من أفراد القوم فلولا الإخراج لوجب الدخول[3] فإن قيل: إذا دخل[4] فكيف يخرج وإذا خرج[5] فكيف يخرج[6] الجواب أنه داخل قبل الحكم وهو المجيء وخارج بالحكم، ولفظة إلا قرينة الخروج بالحكم فلا يلزم التناقض ولا إخراج الخارج (وما جاءني القوم إلا حمارا) فإن إلا أخرجت الحمار عن حكم القوم وهو عدم المجيء وهو ليس من أفراد القوم فلولا الإخراج[7] لتوهم الدخول، (ويا وأيا وهيا لنداء البعيد) حقيقة كنداء بعيد المسافة أو حكما كنداء الأصم والنائم والأبله،

---

(١) في كونه خبر مبتدإ محذوف نظر، راجع الگروي إن شئت.

(٢) فيه مسامحة لأن المراد أنها دلت على خروج زيد وأفادت خروجه، وكذا يقال فيما يأتي.

(٣) الأظهر أن يقول: فلولا علامة الخروج عن حكم المجيء لكان الظاهر الدخول فيه لكونه من أفرادهم.

(٤) يعني إن كان زيد في الواقع داخلا في الحكم المذكور.

(٥) أي إن كان في الواقع خارجا.

(٦) أي فكيف يمكن الحكم بخروجه فإن إخراج الخارج تحصيل الحاصل. الگروي

(٧) أي فلولا قرينة الإخراج وعلامته، وقوله: لتوهم الدخول أي للملازمة بين الحمار والقوم في وقت المجيء، ولقد أحسن حيث قال في المستثنى المتصل: لوجب الدخول، وفي المنقطع: لتوهم الدخول.

(نحو: يا عبد الله) مثال المضاف (ويا خيرا من زيد) مثال المشابه بالمضاف (ويا رجلا خذ بيدي) مثال المنادى النكرة[1] الباء زائدة في المفعول (وأيا عبد الله وهيا عبد الله، وأي والهمزة لنداء القريب)[2] حقيقة كنداء قريب المسافة أو حكما كنداء بعيد المسافة المتفهم المستيقظ الذي يسمع النداء كقريب المسافة وكنداء من يحضر بالبال دائما كقول الشاعر:

أَ سُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا * بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ[3]

فإن القائل نزل هؤلاء السكان لكثرة حضورهم بالبال منزلة قريب المسافة ومسافتهم بعيدة عنه بمراحل وناداهم بالهمزة كنداء قريب المسافة (نحو: أي عبدَ الله وأَ عبدَ الله، لكن الهمزة لنداء الأقرب)

نَواصِب الْفِعْل المُضَارِع

(النوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع وهي أربعة أحرف، أنْ) مرفوع المحل على البدلية أو مبتدأ محذوف الخبر أي منها أن أو خبر مبتدإ محذوف أي أحدها أن أو منصوب المحل على المفعولية بتقدير الفعل

(١) مثل بثلاث أمثلة من المضاف ومشابهه والنكرة لظهور عمل النصب فيها بخلاف المنادى المفرد المعرفة نحو: يا زيد فإنه يبنى على الضم فلا يظهر نصبه في لفظه وإن كان منصوبا محلا عند الجرجاني.

(٢) لعله أراد بالقريب مقابل البعيد فيشمل المتوسط أيضا فإن من القريب ما يتصف بأصل القرب من غير كمال وهو المتوسط وأي مختصة به ومنه ما يتصف بالقرب الكامل وهو الأقرب والهمزة موضوعه له كذا حقق في بعض شروح الكافية. الگروي

(٣) البيت لمحمد بن سلطان بن محمد بن حيوس الأمير الشاعر، وبعضهم ينسبها إلى أبي بكر الصائغ، قوله: نعمان الأراك بفتح النون وسكون العين اسم موضع معين في ناحية الطائف، وقوله: ربع قلبي أي وسطه ولا بد من فتح ياء المتكلم هنا لضرورة الشعر. الگروي

الناصب أي أعني أن (للاستقبال)[1] أي لتخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال نحو: أريد أن أخرج، (ولن لتأكيد نفي الاستقبال) أي هي لتأكيد نفي الاستقبال أو لن الكائنة لتأكيد نفي الاستقبال (نحو: ﴿فلن أبرح الارض﴾[2] (وكي للتعليل) أي هي للتعليل أي تدل على علية ما بعدها لما قبلها في الذهن وإن كان الأمر بالعكس بالنظر إلى الخارج (نحو: جئتك كي تعطيني حقي) منصوب بكي وفاعله مستتر فيه وهو أنت وياء المتكلم مفعوله الأول وحقي مفعوله الثاني فإن تصور إعطاء الحق علة الإقدام على المجيء في الذهن كما أن وجود المجيء علة الإعطاء في الخارج (وإذن) هي (جواب) لقول القائل (وجزاء) لفعل الفاعل (نحو: قولك: إذن أكرمك لمن قال: أنا آتيك).

الحروف الجَازِمة للْفِعل الْمُضَارِع

(النوع السادس حروف تجزم الفعل المضارع وهى خمسة أحرف، إنْ) مبتدأ أو خبر أو بدل أو مفعول (للشرط والجزاء) أي هي للشرط والجزاء أي تدخل على الجملتين[3] لتدل على أن الأولى شرط أي علامة ومتعلَّقة للثانية والثانية جزاء

(١) الأولى بل الواجب جعله صفة لأن أي أن الكائنة للاستقبال احترازا عن أن التفسيرية فإنها ليست ناصبة، وجعله خبرا لمبتدإ محذوف أو لأن غير صحيح إذ يفيد الكلام حينئذ كون أن مطلقا ناصبة وليس كذلك. الگروي

(٢) سورة يوسف: ١٢/٨٠

(٣) أي تدخل على جملتين وتدل على أن أوليهما وهي الشرط سبب لكونها شرطا لتحقق الثانية باعتبار المتكلم وثانيتهما مسبب وهي الجزاء لترتبها على الأولى ترتب عوض الشيء عليه أي تدل على أن الأولى عوض وسبب والثانية مترتب ومسبب. الشيخاني

أي مرتبة على الأولى ومتعلقة بها (نحو: إن تأتني أكرمك، ولم لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل)[1] أي هي لنفي الماضي أي لنفي الفعل الواقع في الماضي بعد نقل ذلك الفعل من المستقبل إلى الماضي، سواء استمر ذلك النفي إلى حين التكلم أو لم يستمر[2] (نحو: لم يخرج الأمير، ولما لنفي الماضي[3] أي لنفي الفعل الواقع في الماضي (أيضا) مفعول مطلق لفعل محذوف أي آضت أيضا أي صارت لمّا في هذا الحكم كلم صيرورة، (وفيه توقع وانتظار) كأنه قيل: ما الفرق بينهما ؟ فأجاب بقوله: وفيه توقع وانتظار أي الفعل المنفي بها وجوده مترقب ومتوقع إلى حين التكلم[4] بخلاف المنفي بلم فإنه جاز أن يوجد حين التكلم[5] (نحو: لما يخرج الأمير) أي ما خرج واستمر عدم خروجه إلى حين التكلم، وخروجه متوقع ومنتظر فيه بعدُ، بخلاف لم يخرج الأمير فإن معناه ما خرج الأمير في الزمان الماضي[6] ومن الجائز أن يكون خارجا حين التكلم[7]

(١) قال الگروي: في العبارة تعقيد توجب صعوبة فهم المراد والعبارة الصحيحة الواضحة في إفادة المعنى المراد ما قاله ابن الحاجب في الكافية حيث قال: ولم لقلب المضارع ماضيا ونفيه.

(٢) هذا إشارة إلى وجه من وجوه الفرق بين لم ولما.

(٣) تشارك لم في أربعة أمور: وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضي، وتفارقها في أربعة أمور: أحدها: أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، وثانيها: أنها تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها، وثالثها: أن الفعل يحذف بعدها اختيارا، ورابعها: أنها لا تقترن بحرف الشرط. من شرح القطر

(٤) قوله: إلى حين التكلم الصواب: من حين التكلم، وفي مغني اللبيب: وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، وأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره.

(٥) الصواب: فإن وجوده غير مترقب وغير متوقع.

(٦) مطلقا أي سواء استمر عدم خروجه أو لم يستمر.

(٧) أي وخروجه غير متوقع وغير منتظر فيه، والصواب: ومن الجائز أن يكون خارجا قبل حين التكلم فافهم.

تدبر[1] (ولا للنهي[2] نحو: لا تفعل) أي لنهي الفاعل المخاطب[3] والمتكلم والغائب والمفعول كذلك من الفعل وقبوله، (واللام للأمر نحو: ليفعل زيد) اللام لام الأمر ويفعل مجزوم به وزيد فاعل ليفعل.

الأسْماء الْجازِمَة للفِعْل المُضارع على معنى إنْ

(النوع السابع أسماء[4] تجزم الفعل المضارع على معنى إنْ) أي كائنة[5] على معنى إن الشرطية، فالجملة الظرفية حال من فاعل تجزم (وهي تسعة أسماء) بحكم الاستقراء والتتبع، (مَنْ) مبتدأ أو خبر أو بدل أو مفعول (نحو: من تضرب أضرب) أي أيَّ إنسان تضرب أنت أضرب أنا، فمن اسم شرط منصوب المحل بتضرب[6] وتضرب فعل الشرط مجزوم بمن وأضرب جزاء

(١) قال بعض الأفاضل: تدبرت ورأيت أنه التبس الأمر على الشارح - رحمه الله تعالى - فخلط بين الفرقين: الاستمرار والانتظار، والله أعلم

(٢) المراد بالنهي طلب ترك الفعل سواء كان نهيا أو دعاء أو التماسا، وقد تدل على التهديد. وكذا يقال في قوله: واللّام للأمْر. تسريح الغوامل

(٣) يريد أنه ليس مختصا بالمخاطب كالأمر بالصيغة ولا مختصا بالغائب كلام الأمر بل يدخل على جميع أنواع المضارع معلومة كانت أو مجهولة، أشار إليها بقوله: والمفعول كذلك أي مخاطبا ومتكلما وغائبا، وقوله: من الفعل ناظر إلى نهي الفاعل، وقوله: وقبوله ناظر إلى نهي المفعول أي نهي الفاعل عن الفعل والمفعول عن قبوله. الگروي

(٤) كلها أسماء بالإجماع إلا مهما فعلى الأصح وإلا إذما فهو حرف على الراجح، وكلها مبنية إلا أيا فهي معربة، فمن موضوعة لمن يعقل وأي بحسب ما تضاف إليه وما ومهما لما لا يعقل ومتى للزمان وأين وحيثما وأنى للمكان وإذما لمجرد تعليق الجواب على الشرط. من الفاكهي وشرح الشذور والنحو الواضح

(٥) الأولى: مشتملة على معنى إن. الگروي

(٦) كونه معمولا لفعل الشرط دون الجزاء مع أنه أيضا طالب له مذهب الأكثرين، وأجاز بعض كونه

الشرط[1] مجزوم به أيضا، وإنما استعمل في موضع إنِ الشرطية لأن المتكلم قصد العموم مع الإيجاز في متعلق الضرب ولا عموم في إنْ لأن عد الجزئيات غير ممكن فترك إنْ ووضع في موضعها لفظ مَن مِن الأسماء العامة فحصل العموم مع الإيجاز (ومن يكرمني أكرمه) فمن اسم الشرط مرفوع المحل مبتدأ ويكرمني فعل الشرط وأكرمه جزاء الشرط والمجموع خبر المبتدإ[2] (وأيٌّ نحو: أيا تضرب أضرب) أي أيَّ شيء تضرب أضرب فالتنوين عوض عن المضاف إليه وأيا مفعول تضرب قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام وتضرب فعل الشرط وأضرب جزاء الشرط، أو مرفوع المحل مبتدأ وكلاهما مجزوم به والمجموع خبر المبتدإ[3] (وأيهم يكرمني أكرمه) فأي اسم شرط مرفوع المحل[4] مبتدأ ويكرمني فعل الشرط وأكرمه جزاء الشرط وكلاهما مجزوم به والمجموع خبر المبتدإ (وما نحو: ما تصنع أصنع[5]) فما اسم الشرط منصوب المحل مفعول تصنع قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام وتصنع فعل الشرط وأصنع جزاء الشرط وكلاهما مجزوم به،

معمولا لفعل الجزاء وحذف معمول الشرط، لكن الصحيح هو الأول كذا في الرضي.

(١) ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى من والتقدير أضربه.

(٢) هذا مذهب بعض من النحاة وفيه مذاهب أخر: إما الشرط والجزاء معا أو الجزاء فقط أو الشرط وحده أو هو مبتدأ لا خبر له. الگروي

(٣) هذا سهو فإن أيا في المثال الأول لا يصح أن يكون مبتدأ بحال بل يكون مفعولا منصوبا لا محالة فعلى فرض تسليم كونه مبتدأ يكون مرفوعا لفظا لا محلا كما في المثال الثاني.

(٤) الصواب: مرفوع لفظا، لأنه معرب كما تقدم.

(٥) هذا مثال لكون ما مفعولا به، والأولى أن يمثل أيضا مما يصلح أن يكون مبتدأ كما في من وأي نحو: ما تفعله أفعله ولعله تركه اكتفاء بما ذكر فيهما اختصارا، ولا يصلح أن يكون ما في هذا المثال مبتدأ، وقول الشارح فيما بعد: أو مرفوع المحل مبتدأ الخ خطأ كما تقدم نظيره. وراجع الگروي.

أو مرفوع المحل مبتدأ وتصنع وأصنع جملة شرطية خبر المبتدإ (ومتى نحو: متى تأتني أكرمك) متى اسم الشرط منصوب المحل ظرف تأتني[1] قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام (ومهما[2] نحو: مهما تفعل أفعل[3] وأين نحو: أين تكن أكن) فأين اسم الشرط منصوب المحل ظرف تكن قدم عليه لما مر (وحيثما نحو: حيثما تجلس أجلس، وإذما نحو: إذما تأتني أكرمك وأنَّى نحو: أنى تفعل أفعل)

الأَسْمَاءُ النَّاصِبَة للاسْم عَلَى التَّمْيِيز

(النوع الثامن أسماء تنصب أسماءً نكراتٍ) صفة أسماء نصبه بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم (على التمييز) أي نصبا مبنيا على التمييز فهو مفعول مطلق مجازا (وهي أربعة أسماء: الأول: عشرة[4] إذا ركبت مع أحد) أي تنصب عشرة أسماء نكرات على التمييز إذا ركبت عشرة مع أحد، فإذا منصوب المحل على الظرفية لتنصب المقدر بقرينة المقام، يقال في المذكر: أحد عشر رجلا واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وأربعة عشر رجلا إلى تسعة عشر رجلا، ويقال في المؤنث: إحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة وثلث عشرة امرأة وأربع عشرة

---

(١) قال الرضي: العامل في الظروف المتضمنة لمعنى الشرط سوى إذا هو الشرط عند الأكثرين وفي إذا الجزاء عندهم اهـ وقس عليه الظروف الباقية. الگروي

(٢) وهي مثل ما الشرطية أي لعموم ما لا يعقل وهو الأكثر فيه وحكمها حينئذ في الإعراب حكمها، وقد تستعمل بمعنى متى وحينئذ إعرابها كإعراب الظروف. الگروي

(٣) إن كان بمعنى ما فهو مفعول به لفعل الشرط وإن كان بمعنى متى فمفعول فيه. الگروي

(٤) أي العدد مركبا كان أو مفردا، فالمركب هو عشرة إذا ركبت مع عدد دونها كأن تركب مع أحد وهكذا، والمفرد هو عشرون وما بعده من العقود إلى تسعين من غير ذكر النيف معه أو مع ذكر النيف. تسريح الغوامل، وسيأتي في العوامل القياسية أن عشرين منها فبين كلاميه تناف فليراجع.

امرأة إلى تسع عشرة امرأة، وإنما قال: إذا ركبت لأنها إذا لم تتركب أصلا تضاف إلى تمييزه وتجره نحو: عندي عشرة رجال (أو اثنين إلى تسعة، وكذا عشرون وثلثون إلى تسعين نحو: عندي أحد عشر رجلا، والثاني: كم للاستفهام[1] نحو: كم رجلا عندك) وإنما قال: للاستفهام لأن كم الخبرية تضاف إلى تمييزه وتجره[2] نحو: كم رجل عندي أي كثير من الرجال عندي (والثالث: كَأيّ[3] نحو: كأي رجلا عندي والرابع: كذا[4] وهي كناية عن العدد[5] نحو: عندي كذا درهما)

أسْمَاء الأفْعَالِ

(النوع التاسع كلمات تسمى أسماء الأفعال[6]) مفعول ما لم يسم فاعله القائم مقام الفاعل مستكن فيه، وأسماء مفعول ثان والجملة صفة لكلمات (بعضها ترفع) لتضمنها معنى اللازم (وبعضها تنصب) لتضمنها معنى المتعدي (وهي تسع كلمات) بحكم الاستقراء[7] (الناصبات منها ست كلمات: رُوَيْدَ نحو: رويد زيدا أي أمهله)

(١) اعلم أن الاستفهامية بمعنى أي عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، والخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. شرح القطر

(٢) فلا يكون تمييزه إلا مجرورا بالإضافة لكن يكون مفردا تارة ومجموعا أخرى تقول: كم رجل عندي وكم رجال عندي بخلاف كم الاستفهامية فإن تمييزها لا يكون إلا مفردا منصوبا. الگروي

(٣) مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة وجعلت في معنى كم الخبرية، والأكثر أن تستعمل مع من. المفصل والشيخ خالد

(٤) مبني على السكون لأن ذا في الأصل اسم إشارة فتدخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة، وبقي ذا على بنائها.

(٥) وجائت كناية عن غير العدد نحو: خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا. الگروي

(٦) أي أسماء معانيها معاني الأفعال.

(٧) دعوى حصرها فيها باطل بل لا حصر لعددها، وأيضا حصر النواصب في ست والرافعات في

رويد اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ[1] وفاعله مستتر فيه وهو أنت ساد مسد الخبر وزيدا مفعول به والمبتدأ مع ساد مسد الخبر جملة فعلية[2] (وبَلْهَ نحو: بله زيدا أي دعه ودونك نحو: دونك زيدا أي خذه، وحَيَّهَلَ نحو: حيهل الثريد أي ايتها وعليك نحو: عليك زيدا أي الْزمه وهاء[3] نحو: هاء زيدا أي خذه) اعلم أن كلا من هذه الستة سوى هاء[4] يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع يقال: يا زيد يا زيدان يا زيدون ويا هند يا هندان يا هندات رويد عمرا، والمستتر في الأول أنت وفي التثنية مطلقا أنتما وفي الجمع المذكر أنتم وفي الجمع المؤنث أنتن وكذا البواقي (والرافعات منها ثلث كلمات هيهات نحو: هيهات زيد أي بَعُدَ) هيهات اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ وزيد فاعله ساد مسد الخبر والمبتدأ مع ساد مسد الخبر جملة فعلية (وسرعان[5] نحو: سرعان ذا إهالة أي سرُع) سرعان

ثلاث باطل فإن صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف منها مع أنهما لم يذكرا في هذا الكتاب لكن يمكن حصرها باعتبار المعنى في نوعين بأن يقال: إنها إما بمعنى الأمر أو الماضي كما قاله ابن الحاجب في الكافية. الگروي

(١) هذا مذهب كثير من النحاة، ومنهم من ذهب إلى أنها مبتدأ لا خبر لها، ومنهم من قال: لا محل لها من الإعراب، ومنهم من مال إلى أنها منصوبة المحل على أنها مفعولات مطلقة لفعل مقدر مناسب لذلك الاسم، مثلا يقدر في رويد أمهل وهكذا. من الگروي

(٢) أي نظرا إلى المعنى، واسمية نظرا إلى اللفظ، وكذا يقال فيما بعد.

(٣) بالمد والقصر، وهاك وهات لغتان فيه وهما متصرفان.

(٤) فإنه يتصرف فيه تصرف الأمر. الگروي

(٥) بتثليث السين - لكن الفتح أفصح - والبناءِ على الفتح؛ اسم فعل ماض أي سرع، وذا فاعله، وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أي إخافة وإفزاعاً، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا، قال في القاموس: وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها، فقيل له: ما هذا؟ فقال: ودكها، فقال السائل ذلك: ونصب إهالة على الحال أي سرع

اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ وفاعله ذا أي تلك الشاة وإهالة تمييز من جملة سرعان أي سرع مع المبالغة لأن في سرعان مبالغة ليست في سرع، اعلم أن هذا مَثَلٌ يُضْرَبُ لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته، وأصله أن ابن أعرابي اشترى شاة عجفاء وأخذها ليسمنها ورأي رعافها يسيل من أنفها فظنه ودكاً فأخبر بذلك أمه فقالت على وجه الاستهزاء: سرعان ذا إهالة أي سرع تلك الشاة جدا من جهة السمن فأرسل مثلا (وشتان نحو: شتان زيد وعمرو أي افترقا)

الأَفْعَال النَّاقِصَة

(النوع العاشر الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي ثلثة عشر فعلا[1] كان نحو: كان زيد قائما[2] وتكون) اسمه مستتر فيه راجع إلى كان (تامة) أي غير مفتقرة إلى الخبر[3] (نحو: كان زيد أي وُجد، وزائدة) أي لا يختل المعنى بطرحها (نحو: إنَّ من أفضلهم كان زيدا) أي إن من أفضلهم زيدا فكان زائدة لمجرد التأكيد (ومضمرا فيها ضمير الشأن)[4] إضافة الضمير إلى الشأن

هذا الرغام حال كونه إهالة، أو تمييز كقولهم: تصبب زيد عرقا، وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته اهـ. الشيخ خالد والصبان

(١) أي على المشهور، وإلا فقد زاد بعضهم آض وعاد وغدا وغيرها.

(٢) مثال لكان الناقصة الدالة على ثبوت مضمون الخبر للاسم على وجه الانقطاع إذ القيام من الأمور المنقطعة وجائت فيما لا يشعر بالابتداء ولا بالانقطاع نحو: كان زيد عاقلا وجائت دائمة نحو: كان الله عالما حكيما.

(٣) الأولى في وجه التسمية أن يقال: لأنها تتم بمرفوعها كما لا يخفى، ومعنى عدم افتقارها إليه هو أن لا يتوقف معناها عليه. الگروي

(٤) قال العلامة العصام: إنما أفردها بالذكر لاختلافهم في كونها تامة أو ناقصة فكأنه قال:

من قبيل إضافة الدال إلى المدلول (نحو: كان زيد قائم) فكان فعل ماض اسمه مستتر فيه راجع إلى الشأن وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة خبر كان ومفسرة لضمير الشأن، (وصار للانتقال) من ذات إلى ذات نحو: صار الماء هواء أو من صفة إلى صفة (نحو: صار زيد غنيا) أي انتقل من صفة الفقر إلى صفة الغناء (وتكون تامة) أي غير مفتقرة إلى الخبر (بمعنى ذهب نحو: صار زيد إلى عمرو أي ذهب إليه) فحينئذ تكون للانتقال من مكان إلى مكان (وأصبح)[1] وهي لاقتران مضمون الجملة بالصباح (نحو: أصبح زيد فقيرا) أي اتصف بالفَقر وقت الصباح (وتكون تامة) اسمه مستتر فيه وهو هي راجع إلى أصبح (نحو: أصبح زيد أي دخل في وقت الصباح) وتفسيره بالدخول بناء على أن الهمزة للدخول (وبمعنى صار نحو: أصبح زيد فقيرا) أي انتقل من صفة الغناء إلى صفة الفقر (وأمسى مثل أصبح) في إفادة اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو المساء[2] (نحو: أمسى زيد أميرا) أي اتصف بالإمارة وقت المساء (وأضحى مثل أصبح أيضا) أي في إفادة ذلك الاقتران (نحو: أضحى زيد أميرا) أي اتصف بالإمارة وقت الضحى (وظل[3] نحو: ظل زيد قائما) وهو لاقتران مضمون

وتكون تارة ناقصة اتفاقا، وتارة تامة كذلك، وتارة مختلفا فيها، ثم من قال: إنها تامة قائل: بأن ضمير الشأن فاعله والجملة بعده تفسير له، ومن قال: إنها ناقصة يقول: إن ضمير الشأن اسمها والجملة المذكورة خبرها وهو مذهب الأكثرين اهـ، وفي قوله: اسمه مستتر فيه إشارة إلى اختيار مذهبهم. الگروي

(١) الأخصر أن يقول: وأصبح وأمسى وأضحى وبات كلها لإفادة اقتران مضمون الجملة بوقت مخصوص مدلول عليه بمادتها لا بصورتها.

(٢) الأولى أن يقال: في النقصان والتمام والكون بمعنى صار.

(٣) وقد يجيء ظل وبات تامين أيضا نحو: ظل اليوم أي دام ظله وبات فلان بالقوم أي نزل بهم ليلا.

الجملة بالوقت الخاص الذي هو النهار أي اتصف بالقيام في النهار (وتكون بمعنى صار) أي للانتقال (نحو: ظل زيد فقيرا، وبات) وهو لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو الليل (نحو: بات زيد قائما) أي اتصف بالقيام في الليل (وتكون تامة) اسمه مستتر فيه عائد إلى بات (نحو: بات زيد) أي دخل في وقت البيتوتة (وبمعنى صار[1]) أي للانتقال (نحو: بات زيد فقيرا) أي صار زيد فقيرا (وما زال نحو: ما زال زيد كريما) أي استمرت الكرامة فيه من زمان قَبِل فيه الكرامة إلى هذا الحين (وما برح وما فتىء وما انفك بمعنى ما زال) في إفادة ذلك الاستمرار (وما دام) لتوقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها (نحو: اجلس ما دام زيد جالسا) فما دام فعل من الأفعال الناقصة وزيد اسمه وجالسا خبره وما دام مع اسمه وخبره في تأويل المصدر منصوب المحل بأنه ظرف لاجلس، وجاز أن يكون بكسر الهمزة والمعنى اِجلس مدة دوام جلوس زيد وجاز أن يكون مضارعا للمتكلم وحده بفتح الهمزة والمعنى أجلس أنا مدة دوام جلوس زيد (وليس لنفي الحال)[2] أي للدلالة على انتفاء مضمون الجملة في الزمان الحال (نحو: ليس زيد قائما) أي صفة القيام منتفية عن زيد في الحال.

---

(١) في الأشموني: قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه. اهـ

(٢) قال سيبويه وتبعه ابن السراج: ليس للنفي مطلقا تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال، قال الأندلسي -وأحسن-: ليس بين القولين تناقض، لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. الشيخ الرضي

أَفْعَالُ الْمُقارَبَة

(النوع الحادي عشر أفعال تسمى أفعال المقاربة)[1] لتضمنها معنى القرب (ترفع الاسم وتنصب الخبر) كالأفعال الناقصة إلا أن خبرها فعل مضارع، تقرب معناه للاسم (وهي أربعة أفعال[2] عسى نحو: عسى زيد أن يخرج) أي قارب زيد الخروج أي قُرْبُ خروجه مرجُوٌّ ومطموع لا أنه ثابت بالفعل (وعسى زيد يخرج وتكون تامة نحو: عسى أن يخرج زيد)[3] أن مع ما بعده في تأويل المصدر مرفوع المحل على أنه فاعل عسى (وكاد) لحصول قرب الخبر للاسم (نحو: كاد زيد يخرج) أي حصل قرب خروجه بالفعل (وكاد زيد أن يخرج، وكرب) لقرب حصول الخبر للاسم مع تحقق الشروع بالفعل (نحو: كرب زيد يخرج) أي قرب حصول الخروج للاسم مع تحقق الشروع (وأوشك[4] نحو: أوشك زيد أن يخرج) أنْ مع مدخوله في تأويل المصدر منصوب المحل بأنه خبر أوشك (وأوشك أن يخرج زيد وأوشك زيد يخرج)[5] فيه[6] وجهان الأول الناقص والثاني التام.

---

(١) أي أفعال دالة على المقاربة أي القرب، وفي تسميتها بذلك تغليب بعض أنواعها لكثرته إذ منها ما هو للرجاء ومنها ما هو للشروع، وقد يقال: معاني كلها لا تنفك عن القرب فلا تغليب. وفي بعض نسخ المتن: سبعة أفعال، بزيادة أخذ وجعل وطفق، وقد تقدم وجهه عند قوله: مئة عامل.

(٢) واعلم أن أم الباب هي عسى وكاد، ويجري كرب -على الراجح- وجعلَ وأخذ وطفِق مجرى كاد، ويجري أوشك تارة مجرى كاد وتارة مجرى عسى. العيني

(٣) عسى في المثال الأول ناقصة وجار على ما هو الأصل فيه وفي الثاني ناقصة لكن استعملت استعمال كاد وفي الثالث تامة.

(٤) معناها معنى كاد، وتستعمل استعمال عسى في الوجهين واستعمالَ كاد أيضا. العيني

(٥) قوله: أوشك زيد يخرج غير موجود في بعض النسخ.

(٦) أي في المثال الثاني وجهان: الأول أن أوشك ناقصة بأن يقال: زيد اسمها وأن يخرج

أَفْعَال الْمَدْح وَالذّم

(النوع الثاني عشر أفعال المدح والذم ترفع اسمَ الجنس المعرفَ بالألف واللام وهي أربعة أفعال) بحكم الاستقراء والتتبع (نعم نحو: نعم الرجل زيد) فزيد إما مبتدأ والجملة خبره مقدم عليه أو خبر مبتدإ محذوف أي هو زيد وإما بدل من الفاعل أو عطف بيان له (فالرجل فاعل نعم وزيد مخصوص بالمدح) اعلم أنهم اختلفوا في لام الفاعل، قيل: للاستغراق[1] والمعنى نعم كل فرد من أفراد الرجال زيد، وقيل: للعهد الذهني[2] والمعنى نعم فرد ماً من أفراد الرجال زيد، وفي الوجه الأول نظر من وجهين: الأول: أن الاستغراق يفيد المدح لجميع الأفراد وأن المخصوص كزيد مثلا يجب أن يكون عبارة عن الفاعل والمخصوص كزيد مثلا لا يكون عبارة عن جميع الأفراد، والثاني: أن قولهم: نعم رجلا زيد في معنى نعم الرجل زيد بالاتفاق مع أنه لا استغراق في المضمر، والجواب عن الأول أن المعنى أن ما لكل فرد من أفراد الرجال من الخصال والمناقب قائم بزيد لا أن المعنى أن جميع الأفراد زيد وعن الثاني منعُ أن المضمر لا يكون فيه استغراق ولِمَ لا يجوز فيه ذلك، تأمل[3] (وكذا بئس نحو: بئس الرجل زيد)

خبرها، والثاني أنها تامة بأن يقال: أن مع مدخولها فاعل أوشك وزيد فاعل يخرج اهـ السوسي وتبعه الگروي، وفي القلب منه شيء، والله أعلم.

(١) هذا وإن كان تكلفا لكن المعنى عليه أبلغ في المدح. الگروي

(٢) وهي إشارة إلى واحد غير معين ثم يصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال وهو أوقع في النفس. الگروي

(٣) لعله إشارة إلى أن الضمير عائد إلى شيء ما تقرر في العقول وهو شامل لكل شيء على سبيل البدلية ولا معنى للاستغراق إلا الشمول على سبيل البدلية فالضمير مفيد للاستغراق كاللام،

حاله في الإعراب واللام كحال نعم الرجل زيد بلا فرق (وحبذا نحو: حبذا الرجل زيد) فيه وجوه: الأول: أن ذا فاعل[1] والرجل صفة وزيد مخصوص بالمدح إما بدل[2] من الفاعل أو عطف بيان له أو مبتدأ والجملة المتقدمة خبره أو خبر مبتدإ محذوف تقديره: هو زيد، والثاني: أن حبذا بمجموعه بمنزلة نعم والرجل فاعله وإعراب المخصوص على حاله، والثالث: أن حبذا بمجموعه مبتدأ والرجل صفة ذا وزيد خبره في قوة الممدوح، الأول مذهب من لا يغلب الفعلية على الإسمية[3] ولا الاسمية على الفعلية، والثاني مذهب من يغلب الفعلية على الاسمية، والثالث مذهب من يغلب الاسمية على الفعلية (وساء نحو: ساء الرجل زيد) حاله في الإعراب[4] واللام كحال بئس الرجل زيد بلا فرق.

أَفْعَالُ الْقُلوبِ

(النوع الثالث عشر أفعال الشك واليقين) أي أفعال بعضها للشك وبعضها لليقين، وهذه الإضافة من قبيل إضافة الدال إلى المدلول[5] (تدخل) أي هذه الأفعال

ويمكن أن يكون إشارة إلى أن كون اللام للاستغراق لا يصح بدون التكلف المذكور بخلاف العهد الذهني فإنه لا تكلف فيه فالحمل عليه أولى. الگروي

(١) أي لحب ولا يتغير ذا عما هو عليه أي لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بتثنية المخصوص وجمعه وتأنيثه لجري كلمة حبذا مجرى الأمثال التي لا تتغير فيقال: حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند، والمذهب الصحيح هو الوجه الأول. الگروي

(٢) الأخصر أن يقول: وإعراب مخصوصه كإعراب مخصوص نعم. الگروي

(٣) وهو الأرجح إذ الأصل عدم التغليب.

(٤) الأولى أن يقول: حاله كحال بئس في إفادة الذم والشرائط والأحوال. الگروي

(٥) أي أفعال تدل على الشك واليقين في وقوع المفعول الثاني، والشك واليقين من المعاني القلبية ولذا تسمى أفعال القلوب أيضا، واعلم أن الأفعال الثلثة الأُول للظن غالبا، وقد

(على اسمين) **أراد بهما المبتدأ والخبر** (ثانيهما عبارة عن الأول، وتنصبهما جميعا على المفعولية، وهي سبعة أفعال: ظننت نحو: ظننت زيدا قائما) **المعنى ثبوت القيام لزيد مشكوك ومظنون** (وإذا كان بمعنى اتهمت لم يقتض المفعول الثانيَ) **لأن التهمة لا يتوقف إلا على متعلق واحد** (نحو: ظننت زيدا أي اتهمته، وحسبت نحو: حسبت أخاك كريما، وخلت نحو: خلت زيدا عاقلا، وعلمت نحو: علمت زيدا فاضلا) **المعنى ثبوت الفضل لزيد معلوم ومتيقن** (وإذا كان بمعنى عرفت لم يقتض المفعول الثانيَ) **أي بمعنى عرفت الذات بدون الصفة**[1] (نحو: علمت زيدا أي عرَفته، ورأيت نحو: رأيت زيدا قائما) **المعنى ثبوت القيام لزيد معلوم ومتيقن** (وإذا كان بمعنى أبصرت) **اسمه مستتر فيه راجع إلى رأيت** (لم يقتض المفعول الثانيَ) **لإن الإبصار لا يتوقف إلا على متعلق واحد** (نحو: رأيت زيدا أي أبصرته، ووجدت نحو: وجدت زيدا جوادا وإذا كان بمعنى أصبت[2] لم يقتض المفعول الثانيَ) **يعني إذا كان المراد به الإصابةَ لم يكن المراد منه معرفة الذات مع الصفة** (نحو: وجدت الضالة أي أصبتها، وزعمت) **يستعمل مرة بمعنى علمت وأخرى بمعنى ظننت** (نحو: زعمت زيدا ظريفا) **المعنى ثبوت الظرافة لزيد مظنون ومشكوك أو معلوم ومتيقن** (وإذا كان بمعنى قلت لم يقتض المفعول الثانيَ نحو: قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾[3].

تأتي للعلم واليقين، والأفعال الثلثة الباقية للعلم، وقد تستعمل علم ورأى للظن، وزعمت يستعمل تارة بمعنى تيقنت وتارة بمعنى ظننت.

(١) في نسخة: أي بمعنى معرفة الذات فقط لا بمعنى معرفة الذات مع الصفة.

(٢) أي لاقيت من الإصابة وهي الملاقاة. الگروي

(٣) سورة التغابن: ٧/٦٤، في تسريح الغوامل: أن هذه الأفعال تختص بأن تسد أن المفتوحةُ

الْعَوامِل الْقِيَاسِيّة

(والقياسية منها سبعة عوامل) أي سبعة أصناف من العوامل لا سبعة أشخاص وعوامل مفتوح في موضع الجر بأنه مضاف إليه لسبعة (الفعل) مرفوع لفظا بأنه خبر مبتدإ محذوف تقديره: أحدها الفعل (على الإطلاق) أي ماضيا كان أو مضارعا، أمرا كان أو نهيا، متعديا كان أو لازما، معلوما كان أو مجهولا، مجردا كان أو مزيدا فيه، غير ما عد من العوامل السماعية كباب كان وكاد ونعم وكباب علمت فإن هؤلاء من السماعية كما عرفت (نحو: قام زيد) وضرب زيد عمرا (والمصدر نحو: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرا، واسم الفاعل نحو: زيد ضارب غلامه عمرا، واسم المفعول نحو: زيد معطًى غلامه درهما، والصفة المشبهة نحو: جاءني رجل حسن وجهه) سميت صفة مشبهة لأنها تشبه اسم الفاعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع اشتراكهما في قيام الفعل بالفاعل (وكل اسم أضيف إلى اسم آخر[1] نحو: غلام زيد) إضافة لامية، ومدار هذه الإضافة عدم صحة حمل المضاف إليه على المضاف وعدم ظرفية المضاف إليه للمضاف (وخاتم فضة) إضافة بيانية ومدار هذه الإضافة صحة حمل المضاف إليه على المضاف وبالعكس كأن يقال: هذا الخاتم فضة والفضة خاتم (وكل اسم استغني عن الإضافة)[2] إلى التمييز

مشددة أو مخففة مسد مفعوليها اهـ. ففي كون الآية مثالا للممثل له تأمل فليراجع.

(١) سواء كان اسما حقيقيا كما في مثال المتن أو مؤولا به نحو: قوله تعالى: ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾

(٢) معنى استغناء الاسم عن الإضافة أن يكون الاسم على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية وشبه الجمع ومع الإضافة. الجامي

أي كل اسم لا يضاف إلى التمييز[1] لتمامه بأحد الأشياء الأربعة (نحو: عندي راقود خَلا) مثال التام بالتنوين (ومنوان سمنا) مثال التام بنون التثنية من الموازين (وقفيزان بُرًّا) مثال التام بنون التثنية من المكيلات (وعشرون درهما) مثال التام بنون شبه الجمع (وملؤه عسلا) مثال التام بالإضافة

الْعَوامِل الْمَعْنَويّة

(والمعنوية منها عددان العامل في المبتدإ والخبر وهو كونه مبتدأ وخبرا)

أي كون المبتدإ مبتدأ وكون الخبر خبرا وهذا المعنى يعرف بالقلب ولا حظ للسان فيه (نحو: زيد منطلق والعامل في الفعل المضارع) أي في رفع الفعل المضارع وقيل: عامله عامل لفظي وهو حرف المضارعة (وهو وقوعه)[2] أي وقوع الفعل المضارع بدون ناصب وجازم (موقع الاسم نحو: زيد يضرب ويضرب زيد في موقع زيد ضارب) لأن الخبر يكون اسما في الأغلب أي في موقع جنس الاسم مسندا كان أو مسندا إليه مشتقا كان أو جامدا ولهذا مثل بمثالين فإن الوقوع في المثال الأول في موقع المسند والمشتق فإن يضرب في زيد يضرب في موقع ضارب وفي المثال الثاني في موقع المسند إليه والجامد فيضرب في يضرب زيد واقع موقع زيد في زيد ضارب.

تم بحمد الله

---

(١) أي لا يجوز إضافته فلو قال: لا يجوز أي لا يمكن أن يضاف لكان أظهر في إفادة المقصود.

(٢) أي صحة وقوعه موقع الاسم أي موقعا يصح وقوع الاسم فيه، ثم إن كون الوقوع عاملا في المضارع مذهب البصريين، وقال الكوفيون: عامله التجرد عن النواصب والجوازم واختاره ابن مالك وابن الحاجب. تم بحمد الله

المحتويات

عوامل الجرجاني ١
المقدمة ٣
حروف الجر ١٠
الحروف المشبهة بالفعل ١٣
ما و لا المشبهتان بليس ١٤
الحروف الناصبة للاسم ١٥
نواصب الفعل المضارع ١٥
الحروف الجازمة للفعل المضارع ١٦
الأسماء الجازمة للفعل المضارع على معنى إنْ ١٦
الأسماء الناصبة للاسم على التمييز ١٧
أسماء الأفعال ١٨
الأفعال الناقصة ١٨
أفعال المقاربة ٢٠
أفعال المدح والذم ٢١
أفعال القلوب ٢٢
العوامل القياسية ٢٣
العوامل المعنوية ٢٤
سعد الله الصغير ٢٩
حروف الجر ٣٤
الحروف المشبهة بالفعل ٤١
ما ولا المشبهتان بليس ٤٣
الحروف الناصبة للاسم ٤٣

نواصب الفعل المضارع ٤٥
الحروف الجازمة للفعل المضارع..... ٤٦
الأسماء الجازمة للفعل المضارع على معنى إنْ ٤٨
الأسماء الناصبة للاسم على التمييز ٥٠
أسماء الأفعال..... ٥١
الأفعال الناقصة ٥٣
أفعال المقاربة..... ٥٦
أفعال المدح والذم..... ٥٧
أفعال القلوب ٥٨
العوامل القياسية ٦٠
العوامل المعنوية..... ٦١
المحتويات..... ٦٢